Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

10 Juin 2010
10 يونيو 2010

LE SOIR

Réparation communautaire

La deuxième tranche est lancée

Le CCDH et la Fondation de la caisse de dépôt et de gestion (FCDG) et les Associations bénéficiaires de la deuxième tranche des projets d'appui au programme de réparation communautaire signent aujourd'hui, les conventions de financement de 51 nouveaux projets dans dix régions : AlHoceima, Azilal, Casablanca (Hay Mohammadi), Er-rachidia, Figuig, Khemisset, Khénifra, Nador, Tan Tan et Zagora.

Revue de Press

LE SOIR

Droits de l'Homme

«Les avancées qualitatives» du CCDH

Le Maroc a connu des avancées qualitatives qui ont permis le lancement du processus de consolidation des droits culturels, a souligné mardi à Rabat, le président du CCDH, Ahmed Herzenni. Ces avancées n'auraient pu être réalisées sans la contribution de secteurs gouvernementaux, d'institut et d'associations culturels, a-t-il affirmé.

Revue de Presse ... oits de l'Homme

بيان اليوم

انطلاق أشغال الملتقى الوطني حول الحقوق اللغوية والثقافية بالمغرب

احترام الحقوق اللغوية والثقافية من شأنه ضمان الأمن الثقافي والسلم الاجتماعي

اليوم

انطلقت، أول أمس، الثلاثاء بالرباط، أشغال الملتقى الوطني حول «الحقوق اللغوية والثقافية بالمغرب»، الذي يتوخى تعميق النقاش والحوار حول مفهوم الحقوق اللغوية والثقافية واستراتيجيات النهوض بها وآليات حمايتها، مع استحضار المرجعيات الوطنية والمواثيق الدولية في هذا المجال.

وتتمحور أشغال هذا الملتقى، الذي يستمر على مدى يومين، بمشاركة ممثلي المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية وفاعلين في المجال، حول «الحقوق الثقافية واللغوية بين المواثيق الدولية والمرجعيات الوطنية»، و«الآليات الدولية والوطنية لحماية الحقوق الثقافية والنهوض بها»، و«وضعية الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية بالمغرب»، و«مسوغات النهوض بالحقوق اللغوية والثقافية».

ويهدف هذا الملتقى، الذي يندرج في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة التي تجمع بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إلى بلورة تصور مشترك في أفق إعداد خطة عمل للنهوض بالحقوق اللغوية والثقافية.

ويأتي هذا اللقاء، الذي ينظم في إطار تكريس ما راكمه المغرب في مجال الحقوق اللغوية والثقافية، في سياق الدينامية التي خلقها الاهتمام الخاص الذي أولته المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والفاعلين الحقوقيين، خلال العشرية الأخيرة، للحقوق اللغوية والثقافية، كإحدى أهم لبنات البناء الديمقراطي والنهوض بحقوق الإنسان، وذلك باعتبار أن التعدد اللغوي والثقافي يشكل مصدر غنى للشعوب، وأن احترام الحقوق اللغوية الثقافية من شأنه ضمان الأمن الثقافي والسلم الاجتماعي. يذكر أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وقعا سنة 2008، اتفاقية تعاون وشراكة تهم النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتبادل الخبرات والتجارب والتكوين في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وانخراط المؤسستين في البرامج الخاصة الواردة في الاتفاقية وتقديم الدعم لها.

الأحداث المغربية

حقوق الإنسان

تتواصل لليوم الثاني والأخير بمدينة مراكش أشغال ندوة خبراء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي ينظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول تعزيز ودعم الهيئات التعاهدية المكلفة بمراقبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وتهدف هذه الندوة إلى إطلاق مسلسل للتفكير داخل مكونات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول سبل النهوض بعمل هذه الهيئات والنظر في مختلف الصيغ المطروحة لترشيد العلاقات بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات التعاهدية.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

التجديد

مطالب للتحقيق في الإرهاب "القاعدي" بفاس ومراكش

"التجديد الطلابي" تنظم وقفة أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط وتدعو إلى تشكيل جبهة وطنية لمناهضة العنف بالجامعة المغربية

■ حامي الدين: عودة عنف اليسار المتطرف خطر على مجتمع الديمقراطية

■ رياضي: ندين كل أشكال العنف بالجامعة مهما كانت أطرافها

■ السموني: نستنكر وقوف الأمن موقف المتفرج

"الجامعة للطلاب.. ماشي قلعة للإرهاب"، "إدانة طلابية.. عصابات إجرامية"، "المصابين ها هما.. والقضاء فينا هو"، "طلاب صامدين.. للعنف رافضين"، "هذا عيب هذا عار.. الجامعة في خطر"، بهذه الشعارات وغيرها أعلنت منظمة التجديد الطلابي صباح أمس أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان رفضها للعنف في الجامعة المغربية، في وقفة احتجاجية قدمت خلالها رسالة إلى رئيس المجلس. وتأتي الوقفة الاحتجاجية المذكورة بعد أحداث العنف الدموي التي شهدتها الجامعة المغربية، عموما وجامعات مراكش، فاس، خريبكة، أكادير، خاصة في إطار المبادرة الطلابية لإنهاء العنف بالجامعة المغربية التي أطلقتها منظمة التجديد الطلابي.

وأدانت المنظمة في بيان لها تمت تلاوته في اختتام الوقفة، كل أشكال العنف المادي والمعنوي التي لا تمت بصلة لفضاء الجامعة بما هو فضاء للعلم والمعرفة والسلام، مع التركيز على أحداث العنف التي استهدفت منظمة التجديد الطلابي يوم الأربعاء 5 ماي المنصرم الذي سماه البيان بالأربعاء الأسود والذي انهالت فيه هراوات البوليس الغليظة على رؤوس الطلبة، لا لشيء يقول البيان، إلا لأنها طالبت بتوفير الأمن واعتقال ما سمتهم "المجرمين". وتدعو المنظمة كافة الهيئات السياسية والحقوقية والمدنية والمكونات الطلابية إلى تشكيل جبهة وطنية لمناهضة العنف بالجامعة المغربية، مؤكدة (المنظمة) عزمها على فضح والتصدي لما سماه البيان "السلوكيات التي تنتهك حرمة الجامعة".

واعتبر عبد العالي حامي الدين نائب رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان في تصريح لـ "التجديد" أن "عودة العنف من جديد من قبل بعض الجهات المحسوبة على اليسار المتطرف (إذا ثبت ذلك) تمثل خطرا حقيقيا على مجتمع الديمقراطية الذي نناضل من أجله ويهدد مكتسبات الحركة الطلابية في الجامعة وموقعها الطبيعي إلى جانب حركة حقوق الإنسان بالمغرب".

ويدعو حامي الدين كل الأطراف المعنية إلى تحمل مسؤوليتها تجاه الموضوع، وقال: "نعتبر في منتدى الكرامة لحقوق الإنسان أن حسم الخلافات الفكرية والسياسية عن طريق العنف من أي جهة كانت هو مخالف لثقافة حقوق الإنسان وهو سلوك مرفوض انطلاقا من المعايير الكونية لحقوق الإنسان، وانطلاقا من الاعتبارات الأخلاقية والدينية والحضارية".

وأدانت خديجة رياضي رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من جانبها في تصريح لـ "التجديد" كل أشكال العنف بالجامعة وقالت: "ندين في الجمعية المغربية كل أشكال العنف بالجامعة مهما كانت أطرافها ومهما كانت الجهة المنفذة لها سواء فصائل طلابية أو رجال الأمن، لأن الجامعة مكان للحوار بشكل علمي وديمقراطي وليست مكانا للعنف"، وذكرت الرياضي أن بعض الأسماء من الجمعية كانوا في السابق ضحايا للعنف الجامعي.

وبسطت اللجنة التنفيذية لمنظمة التجديد الطلابي تفاصيل الاعتداءات الأخيرة بكل من مراكش وفاس، في رسالة إلى رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تسلمتها إدارته بعد انتهاء الوقفة الاحتجاجية، وحصلت "التجديد" على نسخة منها، ذكرت فيها بالاعتداء المسلح الذي فوجئ به أعضاء المنظمة وهم ينظمون منتدى ثقافيا في 3 ماي المنصرم، سعيا إلى تجسيد قيم العلم والمعرفة والحوار داخل الجامعة المغربية، وأسفر الاعتداء الذي قامت به ما أسمته الرسالة عصابة تنسب نفسها إلى تيار "النهج الديمقراطي القاعدي" مدعومة بعناصر غريبة عن الجامعة أسفر عن إصابة عدة طلبة إصابات خطيرة، وتشير الرسالة إلى أن "العصابة" المذكورة متورطة في جرائم سابقة منها محاولة قتل الطالب عبد الحليم العمراني منذ السنة الماضية بالرغم من تسجيل شكاوى لدى المصالح الأمنية والقضائية بالمدينة.

البقية ص: 3

Revue de Presse

التجديد

إدانة الإرهاب "القاعدي" أمام المجلس الاستشاري بالرباط

تتمة ص 1

وأوردت رسالة منظمة التجديد الطلابي الموجهة إلى أحمد حرزني حالة جامعة فاس يوم الأربعاء 2 يونيو الجاري، إذ تعرض الطلبة لهجوم مباغت لعصابة تنسب نفسها لما يسمى بالنهج الديمقراطي القاعدي، خلال فترة الامتحانات، أدت إلى إصابات بليغة في صفوف 7 أعضاء من المنظمة. وتدعو الرسالة إلى فتح تحقيق ومتابعة المتورطين في الجرائم المذكورة التي تمس بالسلامة البدنية للطلبة وتهدد الاستقرار الجامعي وتحول الجامعة من فضاء للعلم والحوار والمعرفة إلى فضاء للعنف والإرهاب المنبوذين.

وعبر خالد الشرقاوي السموني، رئيس المركز المغربي لحقوق الإنسان في تصريح لـ "التجديد"، عن إدانته للاعتداءات التي تعرض لها الطلبة بقوله: "نحن في المركز المغربي لحقوق الإنسان ندين الاعتداءات التي تعرض لها الطلبة ونستنكر عدم تدخل الجهات الأمنية بالشكل المطلوب". وشدد السموني على أن الجامعة للعلم والمعرفة وليست للعنف، ودعا السلطات الأمنية إلى عدم الوقوف موقف المتفرج.

وأوضح الحسين مسحت، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة لـ "التجديد"، أن وقفة أمس تأتي في إطار المسار النضالي والحقوقي والمدني الذي خطته المنظمة من أجل مناهضة العنف بالجامعة المغربية، وذلك بعد الفضح الإعلامي لـ "عصابة النهج الديمقراطي القاعدي والتواطؤ الأمني معها في مراكش وفاس وخريبكة، وبعد تسجيل شكايات لدى الجهات الأمنية ضد المعتدين بأسمائهم في ما يخص حالة مراكش. وكشف مسحت عن إقدام المنظمة على مقاضاة نائب والي الأمن بمراكش بسبب التدخل الذي تعرض له أعضاء المنظمة حين ذهبوا إلى ولاية الأمن بسبب أحداث ماي الأخير، كما أن المنظمة بعثت ثلاثة رسائل إلى كل من وزير العدل ووزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر ووزارة الداخلية، هذه الأخيرة رفضت تسلم الرسالة التي تم فيها تحميل مسؤولية أمن الجامعة للوزارات الثلاث.

وجاءت وقفة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تتويجا للمسار الذي خطته المنظمة من أجل فتح تحقيق في الموضوع. وأكد عبد الصمد الإدريسي عضو فرع المنظمة بفاس أن موقع فاس من أهم المواقع التي يمارس فيها العنف بشكل كبير، مضيفا أن ما أسماه بـ "الشرذمة" التي تقوم بالاعتداءات على الطلبة هدفها زعزعة الاستقرار في الجامعة، لا تراعي فترة الامتحانات ولا تراعي سكن الطالبات اللواتي فقدن أجواء الاستعداد للامتحانات. وتساءل الإدريسي عن صمت الجهات الأمنية عن العنف الذي تمارسه هذه "العصابة"، وكذا الوقوف موقف المتفرج لمدراء الأحياء الجامعية. ويذكر أن موضوع العنف بالجامعة أثير تحت قبة البرلمان من قبل فريق العدالة والتنمية في إطار المادة 66، كما أن الفريق الاستقلالي بصدد إعداد سؤال شفوي في الموضوع، حسب ما أكده عضو من اللجنة التنفيذية لمنظمة التجديد الطلابي.

حبيبة أوغانيم

Revue de Presse du Conseil

الأحداث المغربية

معتقلون سياسيون يعتصمون بخريبكة

أحمد حرزني

يخوض مجموعة من المعتقلين السياسيين السابقين أعضاء المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بجهة خريبكة اعتصاما مفتوحا أمام مقر عمالة الإقليم ابتداء من يومه الخميس احتجاجا على «التماطل في تفعيل توصية هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي الصادرة في مقرراتهم التحكيمية».

وذكر بلاغ للمحتجين توصلت «الأحداث المغربية» بنسخة منه أنه «لحد الساعة لم يتم تفعيل توصية الإدماج الاجتماعي محليا» الأمر الذي يدفع إلى «الدخول في اعتصام مفتوح حتى تتم الاستجابة للمطالب التي كرستها توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بمضمون لا يقبل أي تحايل أو تأويل».

وسبق للمجموعة أن دخلت عدة اعتصامات وإضرابات عن الطعام كان آخرها الإضراب اللامحدود عن الطعام أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في شهر أبريل. وطالب المعتقلون السياسيون من كافة القوى السياسية والنقابية والمنظمات الحقوقية والجمعوية دعمهم ومؤازرتهم حتى «انتزاع حقهم المشروع»، المتمثل في تفعيل توصية هيئة الانصاف والمصالحة المتعلقة بإدماجهم.

وتتكون المجموعة من قاصيبي عتيقة، الخطبان المصطفى، كمال محمد، الحالي محمد، ضريف محمد، الزاوي صالح، سيف عبد الرحيم، بصير خالد، وخيبر رحال.

Revue de Presse de l'Homme

بيان اليوم

بعد تسجيلها للتقدم الحاصل في مجال حقوق الإنسان بالمغرب

منظمة العفو الدولية تدعو إلى الإسراع في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وتحمل السلطات الجزائرية مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان في تندوف

محمد حجيوي

حملت منظمة العفو الدولية بشكل غير مباشر السلطات الجزائرية مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها جبهة البوليساريو في مخيمات تندوف.

وقال محمد السكتاوي المدير العام لمنظمة العفو الدولية فرع المغرب خلال ندوة صحفية عقدها أول أمس بالرباط، أن المنظمة طالبت من السلطات الجزائرية بإخضاع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان بتندوف للمسألة، وطالب بالسماح لها بالدخول إلى الجزائر لكنها رفضت، مشيرا في هذا الصدد إلى أن منظمة العفو الدولية وجدت صعوبة في الدخول إلى الجزائر بسبب غياب التعاون من قبل المسؤولين هناك.

من جانب آخر، أفاد محمد السكتاوي أن منظمة العفو الدولية سجلت تقاعس السلطات الجزائرية في رفع الحصانة عن المشتبه في ارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بتندوف خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، مشيرا إلى أن الحصانة التي يتمتع بها هؤلاء الجناة تجعلهم في منأى عن المسألة.

وذكر السكتاوي أن المنظمة طالبت من كافة دول العالم بالتصديق على «نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية»، وأن تكفل محاكمة الجرائم المؤثمة بموجب القانون الدولي في أي مكان في العالم، وأضاف أن الدول الطامحة إلى مكانة قيادية في العالم، بما في ذلك دول «مجموعة العشرين»، تتحمل مسؤولية خاصة في أن تكون نموذجا يُحتذى بالنسبة لغيرها من الدول..

وسجل التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية حول حالة حقوق الإنسان في العالم خلال سنة 2010 الذي تم عرضه خلال هذه الندوة الصحفية، أن الفجوة القائمة في نظام العدالة الدولية تزداد اتساعا بسبب سياسات القوة والنفوذ، وأن بعض الحكومات القوية ذات النفوذ تعوق التقدم في مجال العدالة الدولية، بإصرارها على البقاء فوق القانون فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وبدأبها على حماية حلفائها من الانتقادات، وبإحجامها عن التحرك إلا في الحالات التي تراها ملائمة لها من الناحية السياسية.

وأورد التقرير أن هذه الفجوة في نظام العدالة قد أدت إلى حلقة مقيتة من القمع في مختلف أنحاء العالم، حيث سجلت البحوث التي أجرتها المنظمة وقوع حالات التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة فيما لا يقل عن 111 بلداً، وحدوث محاكمات جائرة فيما لا يقل عن 55 بلداً، وفرض قيود على حرية التعبير فيما لا يقل عن 96 بلداً، بالإضافة إلى احتجاز سجناء رأي فيما لا يقل عن 48 بلداً.

وقال حسن ساعف رئيس فرع المنظمة بالمغرب، أن «أحد الاختبارات التي تضع الالتزام بالعدالة على المحك هو عندما تضع دولة ما توقيعها بصورة نهائية على نظام المحكمة الجنائية الدولية، وأن من بين مجموعة الدول العشرين التي تدعي لنفسها قيادة العالم، ثمة سبع دول لم توقع بعد الانضمام إلى المحكمة وهي الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند واندونيسيا والسعودية وتركيا».

وأورد رئيس فرع المغرب، أن منظمة العفو الدولية أطلقت حملة من أجل العدالة الدولية على أن تقوم المحاكم الدولية والمحاكم الوطنية بدورها عندما تمتنع الدول أو تتقاعس عن مرتكبي الجرائم التي يطالها القانون الدولي في محاكمها الوطنية.

ومن جانب آخر، شدد حسن ساعف على ضرورة التصدي، كذلك، لقضايا الحرمان من الغذاء والتعليم والسكن والصحة عبر فتح منافذ العدالة الموصدة، ولا ينبغي أن تظل الرعاية الصحية والسكن والتعليم حكرا على الرجال والأثرياء، وعلى هذا الأساس، يضيف ساعف، تركز حملة المطالبة بالكرامة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أطلقتها

Revue de l'Homme

المنظمة السنة الماضية.

وبخصوص التوصيات التي أوردها التقرير في الشق المتعلق بالمغرب، ذكر محمد السكتاوي أن منظمة العفو الدولية تعترف بالعمل الطلائعي الذي أنجزته هيئة الإنصاف والمصالحة ورحبت بما حققته السلطات من تقدم في السنوات الأخيرة لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد؛ لكن، يضيف السكتاوي، ثمة تأخر في تنفيذ عدد من التوصيات المهمة لهيئة الإنصاف والمصالحة في مجالات كشف الحقيقة وجبر الضرر والإصلاح القانوني والمؤسساتي، يهدد بتقويض ما تحقق من نجاحات ويلقي بظلال من الشك على التزام السلطات المغربية بالتصدي لانتهاكات الماضي على نحو مناسب.

وذكر السكتاوي أنه منذ انتهاء فترة التفويض الممنوحة «لهيئة الإنصاف والمصالحة» لم تبذل أي جهود من أجل تحديد هوية مرتكبي انتهاكات الماضي لحقوق الإنسان وتقديمهم إلى العدالة.

ودعت منظمة العفو الدولية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن يستعجل تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، كما دعت السلطات المغربية إلى معالجة كل القضايا التي لم تشملها صلاحيات الهيئة والمجلس الاستشاري خاصة ما يتعلق بتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى ساحة العدالة.

وطالبت منظمة العفو الدولية، حسب السكتاوي، بنشر لائحة بجميع حالات الاختفاء القسري التي بلغت هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة دون إبطاء، على أن تضم هذه اللائحة أسماء المختفين وظروف اختفائهم والمعلومات التي تم جمعها في كل حالة، وضمان إطلاع الضحايا وأقاربهم على التفاصيل الكاملة للتحقيقات كتابة.

كما طالبت منظمة العفو الدولية من السلطات المغربية بضمان إجراء تحقيقات وافية وغير متحيزة ومستقلة في جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الفترة الواقعة ضمن اختصاص هيئة الإنصاف والمصالحة، ووضع مبادئ توجيهية على الفور لاستعمال أرشيف الهيئة والإطلاع عليه وفقا لمقتضيات «مجموعة المبادئ المستوفاة لمكافحة الإفلات من العقاب».

وفي مجال جبر الضرر، دعت المنظمة إلى إنشاء آلية للاستئناف لتمكين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ممن يشعرون بأن مطالباتهم بالتعويض لم تنظر بالصورة المناسبة من الطعن في القرار، كما دعت إلى إصدار اعتذار رسمي وعلني للضحايا عما ارتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان في الماضي.

Revue de Presse

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme